

الحق في التعليم كأهم القدرات الإنسانية للتمكن من باقي حقوق الإنسان

د/ سقني فاكيا

أستاذة القانون بكلية الحقوق جامعة سطيف 2

S11fakia@yahoo.fr

ملخص

إن الأشخاص اللذين لا يملكون ما يكفي من القدرات الأساسية من التعليم، والرعاية الصحية، وغيرها من القدرات، هم الأقل قدرة على ممارسة حقهم في عيش الحياة التي ينشدونها، كما يمكن أن تصطدم خياراتهم بقيود اجتماعية وممارسات اقصائية ترسخ التمييز الاجتماعي في المؤسسات والسياسات العامة، فالتعليم يعد من القدرات الإنسانية في عملية التنمية الإنسانية للتمكن من حقوق الإنسان، فمن ليس له القدرة على التعليم يكون الأقل خيارا وتكون له فرصا أقل لممارسة حقه في الحياة التي يريدها.

ولأهمية التعليم كقدرة أساسية للتمكن من باقي الحقوق، ارتأينا أن تكون الإشكالية الأساسية للمداخلة كالتالي: كيف يمكن أن يساهم الحق في التعليم في إعمال باقي الحقوق والحريات الأساسية، وما هو دوره في تحقيق التنمية الإنسانية المستدامة؟

الكلمات المفتاحية: الحق في التعليم - التنمية الإنسانية - التمييز الاجتماعي - الرعاية الصحية - حقوق الإنسان.

تاريخ النشر: 2018/12/10

تاريخ الإيداع: 2018/03/23

ديسمبر 2018

العدد 1

المجلد 4

ISSN : 2676-2064

مجلة معابر

مقدمة:

إذا كانت التنمية الإنسانية المستدامة تعني توسيع الخيارات أمام جميع الناس دون تمييز بينهم على أي أساس قصد الوصول إلى مستوى معيشي لائق وتحقيق الرفاه الإنساني، مع الحفاظ على استدامة هذه الفرص والخيارات للأجيال المقبلة، والتمكين الكامل لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وأن الإنسان هو هدف وغاية ووسيلة التنمية، وأن الحق في التنمية يقتضي التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان الأخرى، خاصة بعد سيادة المقترَب الجديد القاضي باستبعاد أدلجة الحقوق وضرورة تكاملها وترابطها، وهو ما أقره عمل وبرنامج فيينا لسنة 1993، فإن للتنمية الإنسانية المستدامة علاقة بكامل حقوق الإنسان القائمة على منطق التكامل.

فهي تهدف إلى التمكين من حقوق الإنسان وتقوم عليها، حيث يساهم الناس في تحسين الخيار في مجتمع سلمي ومتعدد؛ فالتنمية لا تستطيع أن تتقوى في ظل نظام لا يحترم القانون والمساواة، في ظل نظام يقوم على التمييز الإثني أو الديني، أو الجنسي المعمم، وتعاني فيه حريات التعبير والاجتماع من الضغوط والقيود، أو أن عددا كبيرا من الأشخاص يعيش في بؤس، في المقابل، حقوق الإنسان تزدهر حينما تسمح المساواة بين الأجناس وبرامج مكافحة الفقر للسكان أن يعوا بحقوقهم وأن يسعوا لاحترامها.

بما أن مقارنة التنمية الإنسانية وفقا للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة قامت على مقارنة القدرات التي ترى أنه يجب الانتقال من منطق اقتصادي قائم على التوسيع في إنتاج السلع إلى تنمية قائمة على التوسيع في قدرات الإنسان، وكيف يؤثر ذلك في الحصول على الرفاه والفعالية للأفراد والجماعات، التي تظهر من خلال الحصول على الرعاية الصحية، التعليم، الغذاء والعمالة... الخ.

فالتنمية الإنسانية هي عملية التمكين من القدرات الإنسانية، وهي لا تعتمد على مجرد تحقيق النمو الاقتصادي، بل تؤدي زيادة على ذلك تلبية الحاجات الإنسانية: الصحة، والتعليم، الغذاء، المياه... الخ.

إن الأشخاص اللذين لا يملكون ما يكفي من القدرات الأساسية من التعليم، والرعاية الصحية، وغيرها من القدرات، هم الأقل قدرة على ممارسة حقهم في عيش الحياة التي ينشدونها، كما يمكن أن تصطدم خياراتهم بقيود اجتماعية وممارسات اقصائية ترسخ التمييز الاجتماعي في المؤسسات والسياسات العامة.

فالتعليم يعد من القدرات الإنسانية في عملية التنمية الإنسانية للتمكين من حقوق الإنسان، فمن ليس له القدرة على التعليم يكون الأقل خيارا وتكون له فرصا أقل لممارسة حقه في الحياة التي يريدها.

ولأهمية التعليم كقدرة أساسية للتمكين من باقي الحقوق، ارتأينا أن تكون الإشكالية الأساسية للمداخلة كالتالي: كيف يمكن أن يساهم الحق في التعليم في إعمال باقي الحقوق والحريات الأساسية، وما هو دوره في تحقيق التنمية الإنسانية المستدامة؟

أولاً: الحق في التعليم من منظور فلسفة حقوق الإنسان

1- المعايير المحددة لتعريف الحق في التعليم:

الحق في التعليم حق دستوري والذي تكرر بصورة واضحة ومتكاملة مع بروز الجيل الثاني من أجيال حقوق الإنسان عام 1966، كحق اجتماعي ايجابي يرتب على عاتق الدولة مجموعة من الالتزامات الفورية، فهو حق موضوعي وايجابي لأنه يتطلب تدخل الدولة من أجل التمكين من التمتع به، وذلك وفق المعايير التالية التي تحدد تعريف الحق في التعليم:

- أن يكون التعليم الابتدائي مجانياً ومتاحاً للجميع.
- مسؤولية توفير التعليم الأساسي للأفراد اللذين لم يكملوا التعليم الابتدائي.
- إمكانية الحصول على التعليم الثانوي، والالتزام بتطوير التعليم الثانوي وجعله في متناول الجميع على قدم المساواة العادلة.
- والوصول إلى التعليم العالي، والمساواة في الحصول عليه على أساس القدرات.
- القضاء على كافة أشكال ومستويات التمييز في النظام التعليمي ووضع معايير كفيلة بتحسين الجودة.

وهذا ما نصت عليه المادة 53 من الدستور الجزائري:

" الحق في التعليم مضمون

التعليم مجاني حسب الشروط التي يحددها القانون

التعليم الأساسي إجباري

تنظم الدولة المنظومة التعليمية

تسهر الدولة على التساوي في الالتحاق بالتعليم، والتكوين المهني."

2- مشتملات أو متضمنات الحق في التعليم :

- الحق في اختيار نوعية التعليم.
- الحق في حرية الاختيار التعليم المناسب تحت إشراف الدولة.
- حق الأفراد في تنمية قدراتهم في مجال التعليم.
- الحق في تكافؤ الفرص في تلقي التعليم.
- الحق في تأسيس المراكز التعليمية الخاصة تحت إشراف ومراقبة الدولة، وموافقتها المسبقة، وفقاً للشروط التنظيمية الموضوعة من طرفها.
- الحق في المعرفة وحرية البحث العلمي وتطويره.
- مبدأ العدالة الاجتماعية.

3- الحق في التعليم حق من حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

تعد الحقوق الاجتماعية والاقتصادية من الحقوق الأساسية في المنظومة الحقوقية الدستورية، ومن بين الحقوق الاجتماعية التي تهدف إلى الرفاه الاجتماعي للأفراد. الحق في التعليم والحقوق الملازمة له تعد نواة الحقوق الاجتماعية. وذلك لما تشكله من صلة بينها والحقوق السياسية والاقتصادية والمدنية والثقافية، كمدخل لتحقيق الوعي، من خلال تحقيق التنشئة الفردية والجماعية والوعي الإنساني بمنظومة الحقوق، والحس بالكرامة الإنسانية والاحترام لبقية الحقوق الأساسية، والدور الذي يلعبه بمختلف مراحلها من التقدم والازدهار للدول.

فالحق في التعليم يعد من الحقوق الأساسية الأكثر تأثيراً في أعمال باقي الحقوق، حيث جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948 أن الحق في التعليم يدعم حقوق الإنسان والحريات الأساسية ويعزز التفاهم والتسامح والصداقة فيما بين جميع الأمم والجماعات العرقية والدينية.

كما جاء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بمجموعة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مصاف الحقوق السياسية والمدنية، من بينها الحق في التعليم، الذي يجب أن يكون مجانياً وإجبارياً في مراحلها " الابتدائية والأساسية".

ويعد الحق في التعليم من الحقوق المنصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمرتبطة بالحاجات الأساسية للإنسان، والتي تكفل الحصول الإيجابي على السلع والخدمات، والفرص الاقتصادية والاجتماعية، والتي نذكر منها: الحق في مستوى معيشي مناسب، الحق في العمل، والضمان الاجتماعي، والحق في الصحة، والمسكن، والمأكل، وحماية الأمومة والطفولة، وحق الأقليات في ممارسة ثقافتها، ودينها ولغتها، وغيرها.

إن هذه الحقوق منصوص عليها في قلب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المواد 25 و 26 منه، تمت إعادة التأكيد عليها في العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في نص المواد 11 و 12 و 13 و 14 منه.

حيث تعترف المادة 13 من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بحق كل فرد في التعليم، وبغية تحقيق الأعمال التام لهذا الحق: " جعل التعليم الابتدائي إلزاميا، وإتاحته مجانا للجميع".

بينما تطالب المادة 14 كل دولة طرف لم تتمكن من كفالة إلزامية ومجانبة التعليم الابتدائي بالقيام في غضون سنتين، بوضع واعتماد خطة عمل مفصلة للتنفيذ التدريجي لمثل هذا التعليم خلال فترة معقولة.

حيث ينبغي على الدولة أن تتخذ فورا الخطوات اللازمة لضمان التمتع الفعلي " التدريجي" بتلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بأقصى ما تسمح به مواردها المتاحة (الالتزام بالوفاء)، وإن إخفاق الدولة في القيام بتلك الواجبات يشكل خرقا لالتزاماتها بموجب نصوص العهد الدولي المتعلق بهذه الحقوق.

وبهدف التوصل إلى الأعمال الكاملة للحقوق المعترف بها في الاتفاقيات، خاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي تعتمد على التحقيق التدريجي للحقوق الذي يتوقف على توفر الموارد في الدولة، أو على المساعدة و التعاون الدوليين، لا يمكن للدولة أخذ الافتقار إلى التنمية الاقتصادية كمبرر لانتهاكات حقوق الإنسان كما جاء في إعلان فينا (1993).

إن مسألة انتهاك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لا ترجع لعدم كفاية الموارد فقط، وإنما هي مسألة تتعلق بالسياسات، فعلى الدولة الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالقضاء على الأمية، والقضاء على المرض والجوع سواء على مستوى

الداخلي أو على المستوى الدولي (بما في ذلك مراجعة قوانينها وسياساتها). وأن تمتنع عن انتهاك هذه الحقوق.

كما يجب على الدول أن تكفل عدم التمييز بين أفراد المجتمع، سواء كان مباشراً، أو غير مباشر في تحقيق الحقوق، وتنظيم سلوك الأفراد والفاعلين من غير الدولة لضمان احترام هذه الحقوق.

4- أهم غايات أو أهداف الحق في التعليم وعلاقته بالحقوق الأخرى:

من غايات وأهداف التعليم حسب المواثيق والاتفاقيات الدولية، نذكر:

- تنمية المواهب الشخصية والفردية والشعور بالكرامة وتقدير الذات والقدرة العقلية والجسدية.
 - غرس احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية فضلاً عن قيم اللغوية والثقافية والهوية.
 - تمكين الناس من المشاركة الفعالة في المجتمع.
 - تعزيز التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الفئات والحفاظ على السلام.
 - تعزيز المساواة بين الجنسين، واحترام البيئة.
- الحق في التعليم يمنح القوة، ويمكنهم من تطوير مهارات وقدرات الأفراد لضمان حقوق الآخرين، وفي الوصول إلى المعلومة التي توضح مجموعة الحقوق الأخرى، وتلزم الحكومة باحترامها، وللمطالبة بالحقوق الأخرى. وينمي القدرة على التفاوض والحوار والنقاش مع المسؤولين.

من الأهداف المذكورة أعلاه للحق في التعليم، يشكل الحق في التعليم في علاقته بالحقوق الأخرى علاقة تكامل، فهو أساس لاحترام حقوق الإنسان، فمثلاً يعزز الكثير من الحريات، كحرية التعبير، وحرية التجمع وإنشاء جمعيات، وباقي

الحريات السياسية الأخرى، فهو شرط أساسي لجعل المجتمع أكثر ديمقراطية، ولإدانة التعددية والحريات السياسية، ونشر الوعي بحقوق الإنسان.

فمنظومة حقوق الإنسان كل لا يتجزأ، ولا يمكن التسليم بإمكانية ضمان وحماية كل حق على حدة، وإنما تخضع هذه المنظومة لمبدأ التكامل في الفعالية.

إن التعليم الذي يهدف إلى التمكين يمكن أن يثير الوعي بالبيئة الاجتماعية، وأن يوفر الأدوات اللازمة للتصدي للمشاكل والتفكير المنطقي، وإعداد أفراد يؤمنون بحقوقهم ومسؤولياتهم، ويصبحون عناصر "ممكّنة" لتحقيق التنمية الإنسانية. فالأفراد الأفضل تعليماً من الأرجح أن يطالبوا بسياسات تلبى احتياجاتهم وتستجيب لأولويات التنمية الإنسانية. كما أنه بإمكان التعليم والتدريب أن يسهما، بل، ويجب أن يسهما في غرس قيم ومواقف في النفوس ترسخ فيها الحرص على التسامح والاحترام المتبادل والسلوك الديمقراطي، وتعزز فيها ملكات النقد والمعارف الأساسية عن الآخرين، وتفتح مجالاً للتشجيع على نحو أنشط على احترام تنوع الثقافات.

وعليه يمكن تعريف الحق في التعليم بأنه: "هو المكنة الممنوحة للأفراد بتلقي العلوم والمعارف والمعتقدات التي تتناسب وقدراتهم وتتماشى ورغباتهم، وضرورة توفير الإمكانيات والسبل اللازمة للوصول إلى تحقيقه بإنشاء المؤسسات التعليمية العامة والكوادر اللازمة لإمكانية التمتع بكافة مشتملات هذا الحق بما يتضمنه من مجموعة من الحريات."

ثانياً: الحق في التعليم من منظور التنمية الإنسانية المستدامة

1- الحق في التعليم من الخيارات الأساسية لتحقيق التنمية الإنسانية

تعرف التنمية الإنسانية بأنها: " عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس. ويمكن أن تكون تلك الخيارات بلا حدود، وأن تتغير عبر الزمن، لكن ثمة ثلاثة اختيارات تبقى جوهرية في كل المستويات، وهي:

1- أن يعيش المرء حياة طويلة وصحية.

2- أن يحصل على المعرفة.

3- أن يحصل على الموارد الضرورية لتوفير مستوى معيشة لائق.

من هذا التعريف الذي يعتبر عملية التنمية الإنسانية كعملية توسيع الخيارات في المجتمع يعد الاستثمار في التعليم من الخيارات الأساسية.

فالتنمية الإنسانية توسع خيارات الأفراد حينما يكتسب الناس القدرات، وتتاح لهم الفرص (opportunities) لاستخدامها حتى تحقق نوعية الحياة والرفاه الإنساني، ولكن التنمية الإنسانية لا تسعى لزيادة القدرات والفرص فقط، ولكنها تسعى أيضا لضمان التوازن المناسب بينهما من أجل تحاشي الإحباط الناجم عن فقدان الاتساق بينهما.

كما أن استدامة التنمية القائمة على عالمية الاعتراف بمطالب حياة كل فرد، التي تعني ضمنا تمكين الناس فهي تحمي جميع حقوق الإنسان الأساسية، تطالب بعدم التمييز بين جميع الناس بغض النظر عن الجنس، أو الدين، أو العنصر، أو الأصل العرقي ، وتنادي بالمساواة في الفرص، وليس المساواة في الدخل، وإن كان ينبغي ضمان حد أدنى أساسي من الدخل لكل فرد لتحقيق الأمن الاقتصادي، وهي فكرة فلسفية قوية تكمن وراء السعي إلى تلبية الاحتياجات البشرية الأساسية، فهي تتطلب عالما لا يحرم فيه طفل من التعليم، ولا يحرم فيه إنسان من الرعاية الصحية، ويستطيع فيه جميع الناس تطوير قدراتهم الممكنة.

2- التعليم كمؤشر من المؤشرات الأساسية للتنمية الإنسانية:

كما ذكرنا سابقا، فمبدئيا الخيارات الإنسانية ونتائجها لا نهاية لها وتتغير بمرور الزمن، ولكن على كل مستويات التنمية توجد ثلاث عناصر أساسية هي:

1- العيش حياة طويلة وصحية.

2- اكتساب المعرفة.

3- الوصول إلى الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق (الدخل).

فإذا لم تتوفر هذه العناصر الأساسية الثلاث تظل فرصا عديدة أخرى بعيدة المنال. هذه العناصر الأساسية قياسها هو من يشكل لنا مقياس التنمية الإنسانية (Indicateur de Développement Humain)، أو ما يسمى الدليل المركب للتنمية الإنسانية، وهو يتكون من ثلاث مؤشرات أساسية تقيس معدل انجازات الدول في ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية هي:

1- **الحياة المديدة والصحية (طول العمر):** تقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة (الحد الأدنى 25 سنة، والحد الأقصى 85 سنة).

2- **المعرفة:** تقاس بمعدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة، ومعدل الدراسة في المؤسسات التعليمية (أدنى معدل لمعرفة الكتابة والقراءة 0%، وأعلى معدل 100%، ومتوسط سنوات الدراسة 15 عاما، وصفر).

3- **الدخل (المستوى المعيشة اللائق):** يقاس بالنتائج المحلي الإجمالي للفرد في معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي.

إن مؤشرات التنمية الإنسانية الأساسية التي تدخل ضمن (IDH) تسمح بإجراء المقارنات بين الدول، هل تتقدم في ميدان تحقيق حقوق الإنسان، أم لا ؟ حيث نجد أن القوانين الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان تفرض على الدول الأطراف

تكريس أقصى إمكانياتهم لتحقيق هذه الحقوق من أجل تسجيل تقدم كافي واستخدام الوسائل اللازمة لذلك.

فالتقييم يكون سهل عندما نتعرف على النتائج المتحصل عليها في بلدان أخرى، وهذا يؤدي إلى طرح تساؤل لماذا تحقيق هذا الحق ممكن في هذا البلد، وليس في البلد الآخر؟.

فالتنمية الإنسانية تسمح بتوسيع المقاربة المبنية على حقوق الإنسان، لأنه حتى ولو أن هذه الأخيرة ترتبط بحق فردي، فإن تطبيقها يعتمد على وجود شروط اجتماعية مناسبة وبيئة ملائمة لتحسين القدرات، وتوسيع الاختيارات بحصر أفضل للطرق والوسائل المؤهلة لذلك، وتقييمها الشامل من طرف إحصائيات التنمية الإنسانية.

فدور مقياس التنمية الإنسانية الأساسي هو تقويم للنتائج والإنجازات المتحققة في عملية التنمية، وذلك من أجل مساعدة صانعي القرار في إدارة عملية التنمية، ورسم السياسات، ومتابعة تنفيذها، واتخاذ ما يلزم من قرارات لتطوير المسار، أو تدعيم اتجاهه في ضوء المستجدات.

3- التعليم هدف من الأهداف الإنمائية للتنمية الإنسانية:

إن الهدف الثاني (02) من الأهداف التنموية للألفية يتعلق بتحقيق التعليم الابتدائي الشامل، وعندما يتم ربطه بمبدأ عدم التمييز، نحصل على الهدف الرابع (04) تعزيز مساواة النوع في التعليم وتقوية النساء.

هذه الأهداف وبقية الأهداف الإنمائية لبنات التنمية الإنسانية، ولا بد من إشراكهما وحقوق الإنسان في دافع مشترك، فكل هدف مرتبط مباشرة بالحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية المنصوص عليها في وثائق حقوق الإنسان المختلفة.

لذلك ينبغي لهذه الحقوق (كالصحة، التعليم، السكن، الغذاء، المياه، وغيرها) أن تكون بمثابة معايير لتحديد الأدوات اللازمة لتقييم التقدم المحرز في بلوغ الأهداف الإنمائية؛ وإن التنفيذ المرحلي وتوافر الموارد لتحقيق هذه الحقوق مبدآن هامان لأي إستراتيجية ترمي إلى بلوغ تلك الأهداف.

علاوة على ذلك، أعتبر تحقيق أهداف الألفية سوف يدفع حقوق الإنسان قدماً، فهي تمثل جدول أعمال لحقوق الإنسان كالحق في الغذاء، والتعليم، والرعاية الصحية، ومستويات المعيشة اللائقة، حسبما يعددها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

4- متطلبات التمكين من الحق في التعليم:

يعرّف التمكين بأنه: " توسيع قدرات الأفراد وخياراتهم، وإكسابهم القدرة على الاختيار المتحرر من الجوع والعوز، والحرمان، وإتاحة الفرصة أمامهم للمشاركة في صنع القرارات التي تمس حياتهم، أو الموافقة عليها، أي أن التمكين يعني أن يتمكن الناس من ممارسة الخيارات التي صاغوها بإرادتهم الحرة."

بالإضافة إلى ذلك، فالتمكين بالمعنى الاجتماعي العام يتطلب إزالة التمييز على أساس النوع، أو الفكر، أو الانتماء، وإزالة المعوقات والممارسات التفضيلية بمعايير غير الكفاءة كالقرابة وغيرها، وتعزيز القدرة على الاختيار وفرص الاختيار من خلال تزويدهم كما ذكر أعلاه، بالمعرفة، والمهارات والقدرات للعيش حياة كريمة، (فالمساواة أساس التمكين من حقوق الإنسان).

وبما أن التنمية الإنسانية تهدف إلى التمكين من حقوق الإنسان. وتقتضي التمتع أو الانتفاع بجميع حقوق الإنسان القائمة على منطلق التكامل. وقد توضح ذلك منذ إعلان الحق في التنمية لسنة 1986 الذي تؤكد من خلاله بأن التنمية عملية للتمكين من حقوق الإنسان ووسيلة للانتفاع بها.

وهذا ما أوضحه بعدها تقرير التنمية البشرية العالمي لسنة 1990 ، بأن الوصول إلى التمكين من الحقوق، وتفعيلها، للوصول إلى الرفاه الإنساني والانتفاع بالتالي بالحقوق الذي يعتبر الغاية النهائية من تحقق الحرية كغاية بتوسّع القدرات،

يكون عن طريق توسيع الخيارات المتاحة للأفراد، وذلك ببناء القدرات من جانب، وتوفير الفرص الممكنة للإنسان من أعمال قدراته من جانب آخر.

لذلك فالوصول إلى التمكين من الحق في التعليم، لا بد من بناء وتنمية القدرة على التعليم وضرورة إتاحة الفرص لاستخدام أو توظيف هذه القدرة، مع ضرورة إعمال الحرية للاختيار بين البدائل والفرص المتاحة.

لهذا السبب، للتمكين من الحق في التعليم لابد من توفر ما يلي:

1- بناء القدرة على التعليم، أو تنمية القدرات التعليمية:

القدرات هي المعارف والمهارات والموارد اللازمة لأداء وظيفة ما، أي أن القدرة تعرّف من حيث أداء الفرد، ومختلف الأمور التي يمكنه القيام بها، بدءاً من أبسط الأمور إلى أعقدها، وتقييم نوعية الحياة يكون من حيث القدرة على تحقيق قيمة الأداء التي ترتبط بالأدوار التأسيسية للحرية في التنمية.

مع العلم بأن الأفراد يولدون متساوين نسبياً في القدرات، إلا أن هذه القدرات للأفراد قد تتطور، أو تهدر وفقاً لمستوى التأهيل بالاستثمار في العنصر الإنساني من خلال التعليم، والتدريب، وأنظمة الرعاية الصحية، وإعادة هيكلة المؤسسات بحيث تشجع الاستثمار والنمو...

لذلك يقصد بالقدرات الإنسانية حقل الإمكانيات التي تساعد الإنسان على إمكانية العيش طويلاً بصحة جيدة، وإمكانية التعليم، والحصول على الموارد الأساسية من أجل الاستفادة من شروط الحياة اللائقة.

كما أن تنمية القدرات الإنسانية وتطويرها تكون بتلبية حاجات الأفراد المتنوعة، والمتعددة: (البدنية، العقلية، الاجتماعية، النفسية، الروحية والمعنوية... وذلك عبر كافة مراحل حياة الإنسان في إطار محيطه الاجتماعي، والثقافي، وظروفه وإمكاناته، وما يحرص عليه من قيم وما يوفره من حوافز لتنمية القدرات، فلكل مجتمع إستراتيجيته الخاصة في تنمية تلك القدرات الإنسانية، وما تستلزمه

من حاجات مادية، ومعنوية التي ينبغي الاستمرار في الوفاء بها بصورة مستدامة. إذ لا بد من التفكير في حالة الحياة للأجيال القادمة، وما يضمن لها شروط الوفاء المناسب بحاجاتها (استدامة القدرة).

والقدرة على التعليم تعتبر ركيزة الرّقي الإنساني (الازدهار)، فهي تفتح الطريق للحصول على القدرات ذات قيمة؛ فمقاربة قدرة التّعليم تركز على قدرة الإنسان في قيادة الحياة التي يعطونها قيمة، والتي تحسن من خياراتهم، لذلك فمقاربة القدرات الإنسانية أوسع من مقاربة الرأسمال البشري، حيث يتم النظر لهذا الأخير كوسيلة للإنتاج الاقتصادي.

ولهذا، فللتعليم دور تمكيني وتوزيعي في تسهيل قدرة الفئات المهمشة، والذين هم عرضة للإقصاء والهشاشة على التنظيم سياسياً، فبدون تعليم لا يمكن لهؤلاء المجموعات أن تصل إلى مراكز القوة، وإعادة التوزيع.

2- إتاحة الفرص التعليمية اللازمة لتوظيف القدرة الإنسانية التعليمية:

لا بد من إتاحة الفرص اللازمة في التعليم لاستخدام القدرات الكامنة في مختلف المجالات.

3- الحق في تكافؤ الفرص التعليمية للجميع دون أي تمييز على أي أساس: لأن التمكين من حقوق الإنسان يقوم على المساواة وعدم التمييز، مجانية التعليم الأساسي والزاميته من مرجعيات تكافؤ الفرص.

4- ضمان استدامة الفرص التعليمية للأجيال القادمة: بالاستثمار الجيد في التعليم لتحسين نوعيته.

5- توفير المؤسسات التعليمية اللازمة ومختلف الموارد البشرية والمالية، وكذلك الأطر القانونية اللازمة للاعتراف بهذا الحق، وضمائه وحمايته: فالتمكين يكون ببناء القدرات وإتاحة الفرص، فهو يتعلق بالمجال المؤسسي أولاً، فتعزيز القدرات

الإنسانية لن يكون إلا عن طريق تنظيم المؤسسات، واتخاذ السياسات والتشريعات، وتوظيف الموارد المادية والبشرية بما يكفل توفير السلع والخدمات، والمعرفة التي تستهدف التحسين المستمر لحالة التنمية الإنسانية.

6- إعمال مبدأ الحرية للاختيار بين الفرص المتاحة: حيث يتضمن هذا الحق مجموعة من الحريات، منها: حرية الأفراد في الاختيار التعليم المناسب، وفي تلقي العلوم والمعارف التي تتناسب وقدراتهم ورغباتهم، تحت إشراف الدولة طبعاً، فالتمكين يعني ممارسة الخيار المتاح.

ثالثاً: الانتفاع من الحق في التعليم:

إن الانتفاع من الحق في التعليم أو ما يعرف بالتمكين الفعلي من الحق في التعليم يتوقف على توفير كل الشروط الضرورية للتمكين من هذا الحق، والمذكورة سابقاً، ولكن حتى ولو كانت شروط التمكين متوفرة إلا أنه قد لا يكون هناك انتفاع من هذا الحق على الرغم من وجود تمكين لوجود العديد من المعوقات تحول دون ذلك، نذكر منها: الفقر، والفساد، وسوء التغذية والأمراض المعدية، والصراعات والحروب، والكوارث الطبيعية، وسوء توزيع الثروة، وعدم وجود العدالة الاجتماعية، وعدم المساواة والتمييز، وضعف النمو الاقتصادي، وحتى تدهور الأوضاع البيئية، كالمناطق المعزولة والريفية الصعبة، عمالة الأطفال، نقص الهياكل المؤسسية، التمييز بين الجنسين... الخ

فالفساد مثلاً يؤدي إلى زيادة كلفة الخدمات الحكومية مثل: التعليم والسكن وغيرها من الخدمات الأساسية التي تحقق الحد الأدنى من مستويات المعيشة لدى الأفراد، وهذا بدوره يقلل من حجم هذه الخدمات وجودتها، مما ينعكس سلباً على الفئات الأكثر حاجة إلى هذه الخدمات.

خاتمة:

مما سبق قوله، يتضح لنا أن التمكين من الحق في التعليم الذي يعتمد على جودة التعليم الأساسي، وتطوير التعليم الديني وتدعيم الهوية من الأبعاد الرئيسية للتمكين من حقوق الإنسان، وتحقيق التنمية الإنسانية، بالإضافة إلى التمكين الفقراء، والتمكين السياسي، ونمط إدارة النزاعات، والوعي بالتحديات البيئية... الخ

فالمفهوم التنمية الإنسانية الذي محوره الإنسان يهتم بتوسيع قدراته وخياراته في التعليم، الصحة، وفرص العمل، والموارد، وفي حياة كريمة لا تنتهك فيها حقوق الإنسان، فهو يفرض حداً أدنى من التغذية الكافية، السكن، والحصول على العلاج، والصحة، والتعليم ما يتطلبه احترام الكرامة الإنسانية، ومواجهة الحرمان، والإقصاء، لأن أغلب المشاكل الإيكولوجية ترتبط بعدم إرضاء الحاجات الأساسية، بالأخص في المناطق الريفية.

فالتعليم يساوي المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، زيادة الوعي بالحقوق، التعليم معناه التنمية، بخلق فرص اقتصادية، حيث ينتشل الناس من الفقر، ويدفع النمو الاقتصادي، التعليم معناه الصحة، حيث ينفذ الأطفال، الاستدامة البيئية، بتحسين سلوك البيئي للأفراد، وتطوير التكنولوجيا أكثر مراعاة للإنتاج، وتغيير نمط الاستهلاك والإنتاج، والتكيف مع الأزمات الاقتصادية... الخ.

إنه أفضل استثمار يمكن للدولة القيام به، لآثاره على الأجيال المستقبلية، من أجل بناء مجتمع مزدهر ينعم بالصحة والإنصاف، فهو ينمي القدرات الفردية والقدرات المجتمع من أجل حل مشاكل اليوم، وتحديات الغد. والعيش في مجتمع خال من الفقر.

إن تحقيق التعليم الابتدائي الشامل خاصة في مجال تعليم المرأة لتمكينها اجتماعياً من أهم أهداف الألفية للتنمية، ومن مؤشرات قياسها، حيث تقاس المعرفة بمعدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة، ومعدل الدراسة في المؤسسات التعليمية.

وتوجد العديد من العوامل حالت دون تحقيق هدف توفير التعليم الابتدائي الشامل للجميع هي: رداءة النوعية، وعدم كفاية التمويل، والافتقار إلى تعليم مدرسي للأطفال المشردين، واللاجئين، والعوامل الثقافية وأدوار الجنسين يمكن أن تحد بدورها من الطلب على التعليم.

كما أن الاستثمارات في مجال التعليم ضئيلة للغاية، هذا مع أن البلدان التي حققت تقدما كبيرا في مجال التعليم كرست عموما نسبة تتراوح بين 5 و7 % من ناتجها المحلي الإجمالي للتعليم، لكن الاستثمار العام الفعلي في التعليم من جانب الحكومات الوطنية، وكذلك من جانب الوكالات الدولية غالبا ما لا يكون متسقا مع المكانة العالمية المعطاة لتحقيق هدف توفير التعليم الابتدائي للجميع. هذا إلى جانب أنه في حالات الطوارئ كالصراعات والكوارث والحروب غالبا ما يحرم الأطفال من هذا الحق. ويبقى الأمر يتطلب وجود إرادة سياسية، وموارد مالية، وهيكل مؤسسي متين سواء كان عاما أو خاصا، أو غير حكومي.

لا بد من عنصر الجودة والنوعية، وفتح المجال للمناقشة العلمية، والتعليم خارج الإطار العام، لأن أخطر مشكلات التعليم اليوم مقارنة بالبلدان المتقدمة، ومقارنة باحتياجات التنمية الإنسانية، تتمثل في تردي نوعية التعليم، وذلك ما يقوض واحد من الأهداف الأساسية للتنمية الإنسانية، وهو تحسين نوعية الحياة الإنسانية، وإثراء القدرة للمجتمعات؛ فالنشر الكامل للتعليم الراقى النوعية مع التعلم المستمر مدى الحياة من الأركان الخمسة لبناء مجتمع المعرفة. وهو مفتاح المستقبل، لأنه يحافظ على الفرص للجيل القادم، وهو الطريق الرئيسي للتحويلات الاجتماعية التي تتيح بلوغ المجتمع الكوني.

قائمة المراجع

– القانون رقم 01/16 المؤرخ في 06 مارس 2016 المتضمن التعديل الدستوري للدستور الجزائري الجريد الرسمية العدد 14.

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة 1966 الذي دخل حيز التنفيذ اعتبارا من 03 جانفي عام 1976.
- العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة 1966.
- حقوق الإنسان من أجل كرامة الإنسان، وثيقة تمهيدية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، منظمة العفو الدولية، [http://ara.amnesty.org/library/Index/arapol-340092005?opeb\\$of=ara-prt-340092005?opeb\\$of=ara-prt-340092005](http://ara.amnesty.org/library/Index/arapol-340092005?opeb$of=ara-prt-340092005?opeb$of=ara-prt-340092005)
- إعلان وبرنامج عمل فيينا، الصادر عن المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان، 14-25 جوان 1993.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والصندوق الاقتصادي والاجتماعي للإنماء العربي، تقرير التنمية الإنسانية العربية، لسنة 2002، بعنوان: "إتاحة الفرص للأجيال القادمة"، الطبعة 2002.
- الأهداف الإنمائية للألفية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، <http://www1.umn.edu/humanrts/arabic/cescr-st15htm>.
- آفاق إستراتيجية: التنمية البشرية - المفهوم..
- المكونات، <http://www.alsabaah.com/paper.php?Source=Akbar&MLF=interpage&Sid=22486>.
- رويدة سليمان، دافعية الشباب ... يعززها التمكين، جريدة الثورة، يومية سياسية تصدر عن مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر، دمشق، الأربعاء 11-11-2009.
- www.thawra.alwehda.gov.sy
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة، التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لسنة 2006.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003.
- جاك روبان، من التنمية الاقتصادية إلى النمو البشري، ترجمة شحادة الحوشان، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق 1977.
- حامد عمار، دراسات في التربية والثقافة-6- مقالات في التنمية البشرية العربية- الأحوال والبيئة الثقافية-، مكتبة الدار العربية للكتاب، مدينة نصر، القاهرة، طبعة الأولى، 1998.
- A human rights-based approach to development programming in the undp-adding the missinglink."http://www.pogar.publication/other/undp/hr/missinglink-00e.pdf

- Human Development, Report 1991; published for the United Nations, development programme (UNDP). New York, oxford university press 1991
- Magnet.Undp.org/un.98.pdf/§Humanrights/H.R.FR.hronerf.PDF
- Rapport mondial sur le développement humain 1990 "définir et mesure le développement humain", publié pour le programme des nation unie pour le développement (pnud) par : ECONOMICA-paris ; 1990
- Firouzeh nahavandi, Du développement à la globalisation, histoire d'une stigmatisation, deuxième édition, berylant 2005
- -Rapport mondial sur le développement humain 2000 : " droits de l'homme et développement humain " ; publié pour le programme des nation uni pour le développement (pnud) par : De Boeck université 2000
- Sabina Alkire, The capability Aproach and human Development [http://hdr.Undp.org/en/media/alkire hd capabilities. PDF](http://hdr.Undp.org/en/media/alkire%20hd%20capabilities.PDF)
- Séverine Deneulin, Lila Shahani, An introduction to the human development and capability approach, freedom and agency, Earthscan publishing for a sustainable future London, first published 2009